إيران وسياسة حافة الهاوية النووية

19-9-2005

من حق إيران أن ترفض المقترحات الأوربية والأمريكية التي تطالبها بالتخلي عن حقها المشروع في مواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم، رغم قبولها بالرقابة الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على أنشطتها النووية، ومع ذلك فإن عليها الابتعاد عن سياسية حافة الهاوية، كما أن على الغرب أن يكف عن التهديد الدائم بفرض العقوبات وإحالة الملف لمجلس الأمن، لأن هذا النهج يزيد الموقف الإيراني تصلباً، وإنما يجب عليه يعمل على تطوير أساليب جديدة للتفاوض مع إيران، في ظل واقع جديد، تصر فيه طهران على حقها في تخصيب اليورانيوم تحت الإشراف الدولي، كما أن على واشنطن أن تتخلى عن طلب الاستسلام الإيراني الكامل،

بقلم عبدالله صالح

عشية اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقرر اليوم "الاثنين"، لتحديد موقفه من استئناف إيران لبرامج تخصيب اليورانيوم، والبت في إمكانية إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن، التقى في فيينا نخبة من كبار رجال السياسة الأمريكيين، من بينهم "ويليام بيري" و"ساندي بيرجر" و"أنتوني ليك"، مع عدد من الخبراء ومسئولي السياسة الخارجيّة الأوربيين، لطرح صفقة جديدة لتسوية الأزمة الإيرانية.

تضمنت الصفقة وضع نظام لمراقبة أنشطة طهران النووية والتحقق من توقفها تماماً حالياً ومستقبلاً عن أية برامج لتخصيب اليورانيوم، في مقابل مساندة مشروعاتها النووية للحصول على الطاقة، وتزويدها بالمعدات التكنولوجية اللازمة لهذا الغرض، إضافة إلى العمل على تدعيم العلاقات معها في المجالات الاقتصادية والتجارية.

وفي حالة رفض إيران لهذه الصفقة، فإن الاتحاد الأوروبي سوف ينضم إلى الولايات المتحدة ويفرض عليها عقوبات اقتصادية ودبلوماسية، دون انتظار قرار بذلك من مجلس الأمن، معتبراً إقدام طهران على عملية تخصيب اليورانيوم بمثابة انسحاب فعلى من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد أعلنت إيران خلال الشهر الماضي عن استئناف أنشطتها النووية ومواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم، ورفضت مقترحات دول الترويكا الأوربية بالتوقف عن أنشطتها النووية في مقابل وعود بإمدادها بالتكنولوجيا النووية السلمية، والاعتراف ضمنياً بدورها السياسي والأمني في المنطقة. وأكدت إيران أيضاً أنها لا تخشى إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن، وأنها تأمل في أن تقوم روسيا، التي ساعدتها في بناء مفاعل بوشهر، باستخدام حق الفيتو للحيلولة دون صدر قرار بفرض عقوبات عليها.

الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة لديهما رغبة مشتركة لإعادة إيران إلى مائدة المفاوضات بشأن برنامجها النووي وإقناعها بتغيير نهجها الحالي، وأفضل طريقة لذلك هي إقناعها بمدى الفوائد التي يمكن أن تحصل عليها حال تخليها عن برنامج التسلح النووي، والثمن الباهظ الذي يمكن أن تدفعه في حالة إصرارها على سياستها "المتشددة"، خاصة إذا وقفت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي معاً في مواجهة طهران.

وفي حوار أجرته معه شبكة "سي إن إن" الأمريكية، أكد نائب وزير الخارجية الأمريكي السابق "ستروب تالبوت" أن تطور العلاقات الإيرانية مع الصين وروسيا، العضوين الدائمين في مجلس الأمن، في المجالات العسكرية والنووية بصفة خاصة،

أجهض محاولات الولايات المتحدة وأوروبا لعزل طهران وإجبارها على التخلي عن برنامجها النووي، مشيراً إلى تأكيدات مسئولي البلدين بأنهما سيعارضان أية محاولة أمريكية لفرض عقوبات على إيران في مجلس الأمن.

وتحظى إيران أيضاً بتعاطف كبير بين الدول النامية الأعضاء في مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي الهند، والبرازيل، وماليزيا وجنوب أفريقيا، والتي تتوافق دائماً على رفض أي قرار لإدانة إيران، استنادا إلى عدم وجود دليل ملموس على امتلاكها لبرنامج تسلح نووي، فضلاً عن تأكيدات طهران المستمرة بأن برنامجها مخصص للأغراض السلمية، إضافة إلى أن إيران كانت في مقدمة الدول التي انضمت إلى معاهدة منع الانتشار النووي لعام 1968 ، وقبلت خضوع منشآتها النووية للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما وافقت على البروتوكول الإضافي الملحق بالمعاهدة ، والذي يتيح لخبراء ومفتشي الوكالة القيام بزيارات مفاجئة للمواقع المشتبه فيها.

كان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قد ألقى خطاباً في الأمم المتحدة يوم الأربعاء الماضي، أكد فيه حق بلاده في إنتاج الوقود النووي، وحذر من أنه إذا أرادت بعض الدول فرض إرادتها عبر القوة على إيران فإن بلاده ستعيد النظر في كل سياستها النووية، واتهم الرئيس الإيراني واشنطن والقوى النووية الغربية الأخرى باستخدام معايير مزدوجة. وبينما أبدى استعداد إيران للاستمرار في التعاون مع وكالة الطاقة الذرية، طالب أحمدي نجاد بإنشاء لجنة أممية لنزع السلاح النووي على مستوى العالم والتحقيق مع الذين أمدوا إسرائيل بالأسلحة النووية.

ورداً على خطاب نجاد أمام الأمم المتحدة، هدد الاتحاد الأوربي برفع الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، وقالت متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي إن ذلك الخطاب جعل إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن "خيار الاتحاد الأوروبي الوحيد". ومن جانبها ردت إيران على لسان المتحدث باسم خارجيتها "حميد رضا آصفي" بأنها ستبدأ في تخصيب اليورانيوم حال رفع ملفها النووي أمام مجلس الأمن الدولي لإصدار عقوبات ضدها. وقالت إيران إنها قد تكون مجبرة على الإقدام على تلك الخطة إذا قرر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن تحت ضغوط أميركية وأوروبية.

وبسبب غياب الإجماع داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن برنامج إيران النووي، كما هو الحال داخل مجلس الأمن، فإن من المتوقع ألا يتمكن مجلس محافظي الوكالة اليوم من إصدار قرار بإدانة طهران بسبب أنشطتها النووية. وهو ما عبرت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية "كوندوليزا رايس" في حديثها لشبكة "فوكس نيوز" التليفزيونية عندما أكدت أن ملف إيران النووي ليس مسألة عاجلة جداً، وأنه ليست هناك حاجة ملحة لحسمه في 19 سبتمبر.

ومع ذلك فإن العديد من مسئولي الإدارة الأمريكية يرون ضرورة التعجيل بحسم الملف النووي الإيراني، باعتباره يشكل تهديداً للأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي، وأن إقدام إيران على تخصيب اليورانيوم وإكمال دورة الوقود النووي، يجعلها قاب قوسين أو أدنى من إنتاج السلاح النووي، ولا تحتاج سوى الانسحاب من معاهدة منع الانتشار النووي وطرد مفتشي الوكالة.

من حق إيران أن ترفض المقترحات الأوربية والأمريكية التي تطالبها بالتخلي عن حقها المشروع في مواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم، رغم قبولها بالرقابة الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على أنشطتها النووية، ومع ذلك فإن عليها الابتعاد عن سياسية حافة الهاوية، كما أن على الغرب أن يكف عن التهديد الدائم بفرض العقوبات وإحالة الملف لمجلس الأمن، لأن هذا النهج يزيد الموقف الإيراني تصلباً، وإنما يجب عليه يعمل على تطوير أساليب جديدة للتفاوض مع إيران، في ظل واقع جديد، تصر فيه طهران على حقها في تخصيب اليورانيوم تحت الإشراف الدولي، كما أن على واشنطن أن تتخلى عن طلب الاستسلام الإيراني الكامل، والبدء فوراً في الحوار المباشر معها، من أجل الوصول إلى تفاهمات وحلول وسط بشأن برنامجها النووي، تجنباً لمواجهة غير مأمونة العواقب.